على هذا فقيل للجنس حقيقة فالجنس كله هو الممدوح او المذموم والمخصوص به فرد من
افراده مندرج تحته وقصد بذلك المبالغة باثبات المدح او الذم للجنس الذي
هو منهم لئلا يتوهم كونه طارئا على المخصوص وقيل بتعديته اليه تشبيه قصد حمله
عاما ليطابق الفعل لانه عام في المدح ولا يكون الفعل عاما والفاعل خاصا
وقيل للجنس مجازا فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غيره او ذمه
وقال قوم هي عهدية ذهنية كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا
تقدم واريد بذلك ان يقع ابهام ثم ياتي التفسير بعده تفخيما للامر وقال ابو الحسن
ابن ملكون وابو منصور الجواليقي وابو عبد الله الشلوبين الصغير عهدية شخصية
والمعهود هو الشخص الممدوح والمذموم فاذا قلت نعم الرجل فكانك قلت نعم هو
واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك ويجوز اتباعه
اي فاعلهما ببدل وعطف ويجوز مباشرتهما لنعم وبئس لا بصفته في الاصح وهو راي الجمهور
لما فيهما من التخصيص المنافي للشياع المقتضى منه عموم المدح والذم واجازه
ابن السراج والفارسي وابن جني في قوله بئس الفتى المدعو بالليل حاتم وتاولها
وهو راي ابن مالك يجوز اذا تاول بالجامع لاكمل الخصال اللائقة في المدح او الذم
بخلاف ما اذا قصد به التخصيص من اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه مناف
لذلك ولا توكيده معنوي قطعا كما قاله ابن مالك وعلله بان القصد من رفع
توهم المجاز او الخصوص مناف للقصد بفاعل نعم من اقامته مقام الجنس وتاويله
بان تخصيصه مناف بالجامع لاكمل خصال المدح او الذم قال ابو حيان ومن يرى ان
ال عهدية شخصية لا يمنع ان يجي نعم الرجل نفسه زيد وفي اتباعه بالتوكيد اللفظي
احتمالان واجازه ابن مالك فيقال نعم الرجل الرجل زيد وقال ابو حيان ينبغي
ان لا يجوز الاتباع ولا يفصل بين نعم وفاعلها بظرف ولا غيره قال ابن الربيع والجمهور
وفي البسيط يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب
ومنه لبئسما قال الكسائي يجوز نعم فيك الراغب قال ابو حيان
وفي النحو ما يدل له قال وبئس من الملحاة البديل قال وقد ورد الفصل اذن
وبالقسم في قوله لبئس اذن راعي المودة والوصل وقوله بئس عمر الله قوم طرقوا
او يكون منه اشتراك خلافا للكسائي في منعه ذلك وقال في نحو نعم رجلا زيد
الفاعل هو زيد والمنصوب حال وتبعه درستويه وقال الفرا تمييز محول عن الفاعل
والاصل نعم الرجل زيد وعلى الاول هذا الضمير يكون ممنوع الاتباع فلا
عليه ولا يبدل منه ولا يوكد لفظيا ولا غيره لشبهه بضمير الشان في قصد ابهامه
تعظيما لمعناه وما ورد من نحو نعم هم قوما انتم فشاذ مفسر بتمييز مطابق
في الافراد والتذكير وفرعيهما عام في الوجود غير متوغل في الابهام ولا ذي تفضيل
نحو لا في نحو الشرق الفتى فلا يقال نعم شمسا هذه الشمس ونحو غيره مثل واي وما
دال على مفاضلة فلا يقال نعم افضل منك زيد لعدم قبولها ذكر لال ولكونه

خلعا

خلعا من فاعل مفردين بما اشترط صلاحيته لها جاز الوصف نحو نعم رجلا صالحا
زيد نقله ابو حيان عن البسيط جاز ثابته وكذا الفصل نحو بئس للظالمين
بدلا خلافا لابن ابي الربيع في قوله بمنع الفصل بين نعم والمفسر قيل وجاز
الحذف ادبيا اذا علم نحو حديث من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اي السنة سنة او رخصة
فهلته اي فبالسنة اخذ وعليه ابن عصفور وابن مالك ونص سيبويه على لزوم ذكره
وفي الجمع بينه اي التمييز وبين الفاعل الظاهر اقوال احدها لا يجوز اذ لا ابهام
يرفعه التمييز وعليه سيبويه والسيرافي وجماعة ثانيها يجوز وعليه المبرد وابن
السراج والفارسي واختاره ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الابهام لان التمييز
قد يجاء به توكيدا ومما ورد منه قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وقوله نعم
الفتاة فتاة هند لو بذلت نا لنها وعليه ابن عصفور يجوز ان افاد التمييز ما لم
يفده الفاعل نحو نعم الرجل رجلا فارسا وقوله فنعم المرء من رجل تهامي ولا يجوز
ان لم يفد ذلك ولا يوخر هذا التمييز عن المخصوص اختيارا فلا يقال نعم زيد رجلا
الا لضرورة خلافا للكوفية في تجويزهم تاخيره اما تاخيره عن الفعل فواجب قطعا
ولا يكون الفاعل لنعم وبئس نكرة اختيارا وان ورد فضرورة كقوله بئس قرينا
يفن هالك وقوله نعم صاحب قوم لا سلاح لهم خلافا للكوفية وهو انفسهم فاجازوه
ذلك لما حكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بهما النكرة مفردة ومضافة ولا
يكون موصولا قاله الكوفيون وكثير من البصريين وجوزه المبرد في الذي الجنسية
كقوله دبيس لذلما انتم آل ابجر قال ابن مالك وظاهر قول الاخفش انه يجيز
نعم الذي يفعل زيد ولا يجيز نعم من يفعل قال ولا ينبغي ان يمنع لان الذي يفعل بمنزلة
الفاعل ولذلك اطرد الوصف به ومقتضى النظر الصحيح ان لا يجوز مطلقا ولا يمنع
مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز او العهد منع والا تقول مطلقا اعلاقا بان ما
كان فاعلا لنعم وكان فيه ال كان مفسرا للضمير مستترا فيها اذا نزعت منه ال الذي ليس
كذلك وجوزه قوم في من وما مرادا بهما الجنس كقوله ونعم من هو في سر واعلان وتاوله
منهم على ان الفاعل مضمر ومن في محل نصب تمييز ومن ثم اي من هنا ذهبوا علما لا تكون
موصولا قال المحققون منهم سيبويه ان ما في نعم وبئس الواقع بعدها فعل نحو بئسما
اشتروا نعم ما صنعت معرفة تامة اي لا تفتقر الى صلة فاعل والفعل بعدها صفة
لمخصوص محذوف اي نعم الشي شيئا اشتروا قال في شرح الكافية ويقويه كثرة الاقتصار
عليها في نحو غسلته غسلا نعما والنكرة التالية لنعم لا يقتصر عليها وقيل نكرة تمييز
والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف او ما اخرى موصولة محذوفة صلتها
الفعل او نعت لشي صفتها الفعل اي بئس شيئا شي اشتروا وقد رد بان التمييز
لرفع الابهام وما تساوي المضمر في الابهام فلا تكون تمييزا وثانيها ما موصولة صلتها
الفعل والمخصوص محذوف اي بئس المخصوص وما اخرى تمييز محذوف اي نعم شيئا الذي
او هي الفاعل والتي بعدها موصولة صلتها عن المخصوص قال والثالث انهما مصدرية ولا حذف